طفل كان يحلم بفلاحة ارض والده عندما يكبر قتلته قذيفة.. وآخر مزقت جسده

«الاندبندنت»: غزة.. والاطفال الذين قتلوا في حرب لا يريد العالم معرفة شيء عنها

لندن ـ «القدس العربي»:

في سلسلة من التحقيقات الصحافية التي قامت بها صحيفة «الاندبندنت» البريطانية عن الوضع المأسوي في غزة خصصت يوم امس الصفحة الرئيسية لمانشيت عريض «غزة: الاطفال الذين قتلوا في حرب لا يرغب العالم في معرفة شيء عنها»، وفي الصفحة الثانية قالت في عنوانها «كشف: الحصيلة النهائية للقتلى بين المدنيين بسبب الهجوم المميت الذي مزق غزة»، وحملت الصفحة الاولى التي جاءت سوداء في معظمها صورا مؤثرة لعدد من الاطفال الفلسطينيين الذين قتلوا على يد القوات الاسرائيلية وأسماءهم وتواريخ وكيفية مقتلهم.

ومن بين هؤلاء القتلى الطفل خالد نضال وهبة البالغ من العمر 15 شهرا، والطفلة روان فريد حجاج البالغة من العمر ست سنوات، والطفلة شهد سمير البالغة من العمر سبعة أشهر وشقيقته ماري البالغة من العمر ثلاث سنوات، وقتل هؤلاء جميعا في تموز (يوليو) الماضي.

وقالت الصحيفة ان غزة ظلت ساحة للحرب التي لم يعرف احد عنها شيئا بسبب الحرب في لبنان. واشار التحقيق الى قصة نايف ابو سيف الذي كان يتحدث الى ابن عمه البالغ من العمر 14 عاما، حيث كانا يجلسان قرب حقل زيتون ويتحدثان بنوع من العاطفية، وكان جهاد يتحدث عن احلامه وطموحاته عندما يكبر ويصبح رجلا، ولم يكمل الفتى حديثه حيث اصابته قذيفة اسرائيلية قتلته على الفور.

ويقول نايف ان القذيفة انطلقت من برج المراقبة في مطار غزة الذي احتله الاسرائيليون منذ اسر الجندي جلعاد شليط في 25 حزيران (يونيو)، ويقول نايف انه «مشى خطوتين او ثلاثا عندما سقط صاروخ وظن انه ميت لا محالة حيث اخذ يتشهد. وعندما وصل شقيق جهاد لمكان الحادث «وجدت شقيقي ميتا، اما نايف فكان يتأوه قائلا الله.. الله.. حيث سقط الصارخ ليس بعيدا عنه».

وتقول الصحيفة ان جهاد ابو سنينة كان اخر ضحايا الحرب الاسرائيلية على غزة والتي قتل فيها 37 طفلا حتى الان، و18 صبيا تحت سن الثامنة عشرة من بين 228 شهيدا، وذلك خلال عملية «امطار الصيف» التي اطلقها الجيش الاسرائيلي منذ 25 حزيران (يونيو) وحتى الان.

ويقول المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ان من الشهداء 151 مدنيا. ويقول نايف الذي يرقد في المستشفى انه كان يقضي بعض الاوقات الممتعة مع جهاد في بيتهم، القريب من مدينة رفح وان هناك عادة بين الناس التزاور وقضاء اوقات جميلة، ويتذكر ان جهاد كان يتحدث اليه قبل مقتله انه عندما سيصبح رجلا فسيرث جزءا من ارض والده ويفلحها ويتزوج ويواصل البقاء في الارض. ويضيف نايف الذي يعمل في مدرسة القرية آذنا، ان جهاد كان «يحلم ويريد قضاء حياته بأمان»، واضاف قائلا «ماذا ستقول ابنتي، ستكبر وتكره اسرائيل والاسرائيليين».

وتعتقد العائلة ان جهاد ونايف تم استهدافهما من مدرعة اسرائيلية لان المنطقة لم تشهد في قبل او بعد الحادث اطلاق نار.

وتؤكد العائلة ان المقاتلين التابعين للحركات الفلسطينية لم يكونوا في المنطقة، وقالوا ان «المقاومة لا تحضر الى هذا المكان لانها ستكون معرضة لرصاص الجيش وظاهرة له».

وتقول رواية الجيش الاسرائيلي انها قتلت شخصين كانا يزحفان بدون تحديد موقع القرية، مما اثار شك الجنود انهما كانا يقومان بزرع قنابل متفجرة.

ولا يقوم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بتوثيق القتلى الفلسطينيين جراء العملية الاسرائيلية، بل الذين يسقطون في اثناء الاشتباكات بين الفصائل الفلسطينية المختلفة.

ويقول مسؤول المركز الفلسطيني ان اسرائيل تقوم بعملية عقاب جماعي للفلسطينيين من خلال استهدافها محطات توليد الطاقة، ويقول ان فكرة القتل خطأ ليس مبررا لان اعداد القتلى من المدنيين كبيرة. ويعتقد المسؤول ان الجيش الاسرائيلي يتصرف بلا مسؤولية.

وتشير الصحيفة الى حادث مقتل الفتى عارف ابو قايدة (16 عاما) في بلدة بيت حانون، حيث يقول احد رفاق الفتى القتيل انهما كانا يلعبان الكرة، وبعد ان انتهيا كان كل واحد منهما في طريقه للبيت عندما انفجرت قذيفة مزقت جسد الفتى الى قطع صغيرة.

وتشير الصحيفة الى ما يقوله الجيش الاسرائيلي انه يقوم بتجنب قتل المدنيين وانه ذهب لغزة لتأمين اطلاق سراح الجندي الاسرائيلي وانه اي الجيش يلاحق البنية التحتية لـ«الارهاب».

والدة الطفل شاهد (3 ايام) تحملة اثناء تشييع جثمانه في غزة

الطيران الحربي الإسرائيلي يقصف منزلاً في قطاع غزة

استشهاد شاب في جنين برصاص قوات الاحتلال ووفاة امرأة حامل على حاجز عسكري اعاق وصولها للمشفى في نابلس

رام الله ـ غزة

«القدس العربي»

من وليد عوض واشرف الهور:

استشهد شاب فجر امس في بلدة صانور غرب مدينة جنين بالضفة الغربية بعد ان اطلقت قوات الاحتلال النار عليه بدم بارد بعد محاصرته بأحد المنازل في البلدة.

واعدم الشاب نبيل عارف معروف حناني 26 عاما الذي ينتمي لحركة فتح رمياً بالرصاص وفق ما اكد شهود عيان رغم انه استسلم لقوات الاحتلال التي حاصرت المنزل الذي احتمى به.

وقال شهود عيان ان 20 آلية عسكرية اقتحمت البلدة فجر امس وحاصرت منزل المواطن رمزي عبد اللطيف الذي تحصن فيه الشهيد حناني (26 عاما) قبل أن تطلق قوات الاحتلال عليه النار في باحة المنزل.

وقال أهالي المنزل إن الشهيد حناني هو من سكان بلدة بيت فوريك قضاء نابلس وان جيش الاحتلال اقتحم المنزل الذي تحصن فيه واعتقله قبل أن يعدمه على مسافة قريبة من ذلك المنزل وصادر أوراقه الثبوتية. وقد وصف اهالي صانور عملية الاغتيال الإسرائيلية ضد أحد أبناء بلدتهم بأنها جرت بدم بارد سيما وأن إطلاق الرصاص الحي على حناني كان من مسافة قريبة جداً.

واكد شهود عيان ومواطنين اعتقال حناني حياً عقب أربعة أعوام من الملاحقة الا ان قوات الاحتلال قامت باعدامه وقتله بدم بارد.

وأفادت المصادر الطبية في مشفى الشهيد د.خليل سليمان أن الشهيد حناني وصل المشفى جثة هامدة بعد إصابته بعدة رصاصات في الصدر والرأس والأقدام أدت إلى استشهاده على الفور.

من جهته ادعى جيش الاحتلال الإسرائيلي أن الشهيد هو مطلوب لإسرائيل وأطلق النار على القوة العسكرية التي بدورها أطلقت النار عليه ما أدى إلى استشهاده.

وكانت آثار حناني اختفت وتعرض للملاحقة من الجيش الإسرائيلي بعد اتهامه بالعضوية في صفوف كتائب شهداء العودة إحدى الأذرع العسكرية لحركة فتح.

وعلى صعيد اخر توفيت امرأة فلسطينية حامل في شهرها السادس فجر امس بعد ان عرقل حاجز عسكري اسرائيلي وصولها للمستشفى في نابلس.

واستشهدت المواطنة بشرى سلطان (27 عاما) من قرية حارس شمال سلفيت بالضفة الغربية، جراء إغلاق جنود الاحتلال الإسرائيلي حاجز زعترة شرق المدينة. وأفاد شهود عيان، أن المواطنة بشرى استشهدت بعد محاولات مضنية من قبل الطواقم الطبية الفلسطينية لإنقاذها، لكنها لم تفلح.

ومن الجدير بالذكر أن المواطنة سلطان هي أم لطفلين أحدهما معاق وعمره عشرة أعوام، وبنت وعمرها ثلاثة أعوام، وهي حامل في الشهر السادس، وكانت تعاني من آلام شديدة نتيجة الحمل.

وعادة ما تتسبب حواجز جيش الاحتلال الاسرائيلي في إعاقة وصول سيارات الإسعاف الى المستشفيات، حيث يتم تفتيشها كباقي المركبات، مما يؤدي إلى بعض حالات الوفاة، بسبب تلك الحواجز المنتشرة في معظم مناطق الضفة الغربية.

ومن جهة اخرى نكل مستوطنون متطرفون من مستوطنة «سوسيا» المقامة على أراضي بلدة يطا جنوب الخليل بالضفة الغربية، بمواطن في التاسعة والسبعين من عمره، وأصابوه برضوض وكدمات بالغة في أنحاء من جسمه.

وقالت مصادر طبية في مستشفى أبو الحسن القاسم في يطا امس ان المواطن خليل محمد مسلم النواجعة (79 عاماً) أدخل الى المستشفى، وتلقى العلاجات والإسعافات اللازمة، جراء إصابته برضوض وكدمات وخدوش نازفة في أنحاء الجسم، ناجمة عن تعرضه للضرب من قبل المستوطنين.

وأوضحت عائلة النواجعة أن الاعتداء على والدهم تم من قبل مستوطنين مقنعين اعتدوا عليه على مقربة من منزله.

ويهدف المستوطنون المتطرفون من خلال اعتداءاتهم المتواصلة على المواطنين الى إجبارعشرات العائلات القريبة من المستوطنات وخاصة في منطقة الخليل على الرحيل عن منازلها وأراضيها.

ومن ناحية اخرى اعتقلت قوات الاحتلال الليلة قبل الماضية 17 مواطناً في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية بحجة أنهم مطلوبون لديها.

ومن غزة قصفت إحدى الطائرات الحربية الإسرائيلية من نوع إف 16 فجر أمس منزلا يعود للمواطن مسلم أبو جرادة يقع شرق مدينة رفح جنوب القطاع.

وأفادت مصادر أمنية فلسطينية أن سكان المنزل تلقوا بلاغاً عبر الاتصال الهاتفي من احد ضباط المخابرات الإسرائيلية قبل ساعة من عملية القصف ولم يبلغ عن وقوع إصابات في صفوف المواطنين.

وأشارت المصادر الى ان عملية القصف دمرت المنزل بالكامل، والذي إدعت قوات الاحتلال الإسرائيلي أنه يستخدم في عملية تخزين الأسلحة لنشطاء من الفصائل المسلحة الفلسطينية.

الى ذلك فقد شهدت المناطق الشرقية لقطاع غزة والقريبة من خط الهدنة لقصف مدفعي مركز من قبل الآليات العسكرية الإسرائيلية المتمركزة بالقرب من المكان، كما شهدت تلك المناطق تحليقا مكثفا للطائرات الحربية الإسرائيلية على ارتفاعات منخفضة.

وبدورها أعلنت كتائب شهداء التابعة لحركة فتح مسؤوليتها عن قصف بلدة سديروت بصاروخين محليي الصنع في الساعات الأولى لفجر أمس.

وقالت الكتائب في بيان لها ان عملية القصف جاءت في إطار الرد على العدوان الاسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، مؤكدة على استمرارها بالمقاومة بكل أشكالها.

كما اعلنت سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي، مسؤوليتها عن قصف موقع مفتاحيم العسكري الإسرائيلي الواقع الى الشرق من مدينة رفح بصاروخ من نوع قدس محلي الصنع.

ومن جهة اخرى نفى مصدر مسؤول في السفارة المصرية بمدينة غزة أمس الأنباء التي تحدثت عن وفاة مواطنة فلسطينية أثناء انتظارها على الجانب المصري من معبر رفح المغلق منذ فترة طويلة لدخول قطاع غزة.

وقال المصدر في تصريح صحافي ان المواطنة الفلسطينية وتدعى غفرة محمد العرجا 50 عاما توفيت في إحد مشافي مدينة القاهرة بمصر أثناء فترة علاجها هناك من مرض مزمن ألم بها بعد أن حولت للعلاج من قطاع غزة إلى مصر.

وفي ذات السياق طالب الدكتور باسم نعيم وزير الصحة بإعادة فتح معبر رفح الحدودي وإيجاد حل فوري للفلسطينيين العالقين فيه منذ فترة طويلة.

واستنكر نعيم في بيان صحافي صدر عن مكتبه سياسة الإغلاق والحصار والقتل والعقاب الجماعي من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، واصفاً هذه الممارسات بالسافرة، والتي تتجاوز كل الحدود والقوانين والشرائع.

فلسطينيون يشيعون جثمان الشهيد نبيل حناني في بلدة صانور قرب جنين

تفاقم مشكلة اغتيال ضباط المخابرات الفلسطينية

حركتا فتح وحماس تتبادلان الاتهامات وحماس تنفي ان يكون عباس إتهمها بعملية الاغتيال

غزة ـ «القدس العربي» ـ من اشرف الهور:

تظاهر المئات من اهالي القتلى الخمسة من جهاز المخابرات الفلسطينية امس في باحة المجلس التشريعي بمدينة غزة خلال مسيرة انطلقت من امام مجمع الاجهزة الامنية بوسط المدينة مطالبين بمحاسبة وكشف اسماء المتورطين في عملية الاغتيال.

وطالب متحدث باسم ذوي القتلى خلال التظاهرة الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية ووزير الداخلية سعيد صيام بضرورة العمل وبشكل سريع لتقديم كل من تثبت ادانته بالمشاركة في عملية الاغتيال الى القضاء، مطالباً في الوقت ذاته الرئيس عباس بتشكيل لجنة تحقيق للكشف على المتورطين وتقديمهم للمحاكمة.

واطلق المتظاهرون خلال المسيرة زخات من الرصاص في الهواء تعبيراً عن غضبهم جراء ما الم بهم وتوعدوا بأن يباشروا هم بعملية القصاص في حال تقصير السلطة الفلسطينية.

وبدوره اعتبر احمد بحر النائب الاول لرئيس المجلس التشريعي خلال كلمة له امام المتظاهرين ان عملية اغتيال العميد جاد التايه ومرافقيه «جريمة نكراء» متعهداً بأن دمهم لن يذهب هدراً، مطالباً الرئاسة والحكومة والاجهزة الامنية الفلسطينية بملاحقة المجرمين وتطبيق العدالة على كل من شارك في هذه الجريمة.

وقال بحر في كلمته «اذا ثبت تورط اي شخص في الجريمة يجب ان يرفع عنه الحصانة التنظيمية والعائلية لكي يطبق حكم العدالة عليه».

ومن جانبه نفى صلاح البردويل الناطق الاعلامي باسم كتلة حماس البرلمانية في المجلس التشريعي اي علاقة لحركة حماس وجناحها المسلح بعملية اغتيال العميد التاية ومرافقيه.

واوضح البردويل في تصريحات صحافية ان «حماس لا يمكن لها ان تقدم بأي شكل من الاشكال على ارتكاب جريمة مثل تلك التي حصلت مع العميد التايه»، معقباً بذلك على الانباء التي تحدثت بان افراداً من جهاز حركة حماس العسكري اقدموا على عملية الاغتيال.

واشار البردويل الى ان حركته سارعت الى ادانة العملية وان رئيس الوزراء اسماعيل هنية امر وزير الداخلية سعيد صيام بالتحقيق الفوري والسريع في العملية للوقوف على خلفية الاغتيال والمتورطين فيه.

ونوه البردويل الى ان حركة حماس لديها قرار قوي للعمل على انهاء المواجهة المسلحة التي تحدث بين الفلسطينيين وبتحمل جزء كبير من تبعات هذه المواجهة من اجل ان لا «تتبدد قوة الشعب الفلسطيني وندمر انجازاته»، مؤكداً على وجود اتصالات بين حركتي فتح وحماس من اجل العمل على تخفيف حدة التوتر ونزع فتيل الازمة القائمة.

كما نفت حركة حماس الانباء التي ترددت ومفادها ان الرئيس عباس طلب منها تسليم المتهمين باغتيال التايه ومرافقيه.

واوضح اسامة المزيني القيادي في الحركة في حديث لاحدى الاذاعات الفلسطينية المحلية ان الحركة لم تتلق اي خطابات رسمية من الرئيس عباس بهذا الخصوص وان ما اشيع مجرد اكاذيب، رافضا اتهام حماس بالوقوف وراء اغتيال اللواء التايه.

وقال المزيني «هذه الاتهامات تسوية مقصودة تستهدف الحركة والنيل من شعبيتها»، مؤكدا على دعم الحركة لمطالبة وزارة الداخلية بكشف اسماء «القتلة»، ومشيرا الى انه حتى اللحظة لم يسفر التحقيق في الحادث عن اي اسماء او جهات تقف وراء الجريمة.

كما اكدت حركة حماس في بيان لها وزع امس انها تملك معلومات موثوقة حول وقوف شخصيات قيادية رفيعة المستوى في جهاز امني فلسطيني خلف عملية اغتيال التايه ومرافقيه الاربعة بغزة بالقرب من منزل رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية.

وشددت حماس على انها تحجم عن الكشف عن هذه المعلومات جهارا استجابة للمصلحة الوطنية العليا التي تقتضي الابتعاد عن توتير الاجواء وتوفير المناخات الملائمة لانجاح تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، نافية اي علاقة لعناصرها بعملية الاغتيال.

وحذرت حماس في بيانها من مغبة المساس باي من عناصرها الذين قالت ان التهم الصقت بهم ظلما وعدوانا، مؤكدة على وقوفها الكامل ودعمها المطلق للجان التحقيق الرسمية التي لا زالت تبحث في هوية الجناة، وتبذل قصارى جهدها للوقوف على تفاصيل عملية الاغتيال.

كما دعت وزير الداخلية سعيد صيام الى بذل قصارى جهده لتقديم منفذي عملية الاغتيال الى المحاكمة كي يكونوا عبرة لمن يعتبر.

وكانت تقارير اخبارية نقلت عن مصادر مطلعة قولها ان الرئيس عباس امهل حركة حماس حتى السبت المقبل لتسليم المتورطين في اغتيال التايه.

ونقلت التقارير اتهام المصدر لحركة حماس بتنفيذ عملية الاغتيال لدوره المفترض في التحقيق في ما بات يعرف بقضية تهريب الحركة اسلحة الى الاردن قبل اشهر.

يذكر ان الناطق باسم فتح ماهر مقداد صرح ان لجان التحقيق في عملية الاغتيال توصلت الى اسماء مجموعة من الاشخاص المشتبه بهم في عملية الاغتيال.

واوضح مقداد انه بعد تشكيل لجنة تحقيق امنية من المخابرات العامة والامن الوقائي والشرطة والاستخبارات العسكرية قامت اللجنة بتحقيقات مكثفة في مسرح عملية الاغتيال واستمعت الى شهادة الشهود في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة مكان تنفيذ عملية الاغتيال توصلت من خلالها لجنة التحقيق الى اسماء مجموعة من الاشخاص المشتبه بمشاركتهم في تنفيذ عملية الاغتيال.

وقال مقداد «بناء على نتائج التحقيق فقد رفعت اللجنة المختصة رسالة رسمية للرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية ووزير الداخلية سعيد صيام تتضمن نتائج التحقيق واسماء مجموعة الاشخاص المشتبه بتورطهم بجريمة الاغتيال».

وكان العميد جاد التايه مسؤول العلاقات الخارجية بجهاز المخابرات واربعة من مرافقيه تعرضوا الجمعة الماضية لعملية اغتيال على يد مسلحين مجهولين في مخيم الشاطىء غرب مدينة غزة، واثار قتلهم ردود فعل غاضبة في الشارع الفلسطيني وفي عائلاتهم.

في حين يشتكي معظم الموظفين من عدم مقدرتهم على شراء الحليب لاطفالهم

الداعمون لمظاهرات الموظفين الفلسطينيين الحكوميين يركبون السيارات الفارهة والموظفون يتهمون الحكومة بعدم الاهتمام لاضرابهم لانها تعتبرهم من فتح

رام الله ـ «القدس العربي»

من وليد عوض:

فيما يواصل الموظفون الحكوميون في مؤسسات ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية اضرابهم عن العمل منذ الثاني من الشهر الجاري بسبب عدم صرف رواتبهم منذ 7 اشهر يلاحظ بان هناك مفارقات تستحق الذكر وأولها بأن القائمين والداعمين لذلك الاضراب وخصوصا في رام الله العاصمة السياسية والاقتصادية للسلطة يمتلكون السيارات الفارهة والفاخرة ويتناولون من الطعام ما لذ وطاب.

فاذا قدر لك ان تزور خيمة الاعتصام للتضامن مع الموظفين الحكوميين امام مبنى مجلس الوزراء برام الله ستلاحظ بان الكثير من القائمين على ذلك الاضراب والذين خططوا له والداعمين لهم يوقفون سياراتهم الحديثة بجواز الخيمة وخصوصا الماركات الالمانية في حين يدخنون السجائر الامريكية وغذاؤهم من شتى الاصناف.

وتلك الصورة فاجأت مهندسا فلسطينيا يعمل مع مؤسسة دولية جاء لتلك الخيمة للتعبير عن تضامنه مع الموظفين الحكوميين الا انه صدم عندما رأى تلك السيارات الفارهة التي يملكها بعض المعتصمين الذين يدخنون السجائر الاجنبية مرتفعة السعر والذين يدعون بأنهم لايملكون المال لشراء الطعام لاولادهم، فدهش ذلك المهندس وفق ما قال لـ«القدس العربي» رافضا الكشف عن اسمه لانه محظور عليه الاتصال مع السلطة الفلسطينية وموظفيها منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية فكيف به يذهب لخيمة اعتصام خاصة بالموظفين وصراعهم مع السلطة.

واضاف ذلك المهندس بأنه اصيب بالذهول عندما توجه الى احد المطاعم المعروفة برام الله ليجد من كان معتصما في تلك الخيمة مسترخيا في ذلك المطعم بعد وجبة غداء دسمة.

واختتم ذلك المهندس قوله «الكل يضحك على الكل». ومن احدى المفارقات التي تستحق الذكر انه كان هناك في الاسبوع الماضي غداء تقشف في خيمة الاعتصام وهو عبارة عن وجبة من العدس الا ان القائمين على نشاطات تلك الخيمة الاحتجاجية تناولوا بعد الوجبة التقشفية وجبة من «الستيك».

وقال احد المناوبين على الاعتصام في الخيمة لا اعرف ان كان «الستيك» من اللحم البقري عبارة عن تحلية بعد الغداء ام هي وجبة الغداء الرسمية، وما العدس الا امام الحاضرين من المتضررين الفعليين من انقطاع الرواتب منذ استلام حركة حماس للسلطة وتشكيلها الحكومة في اذار (مارس) الماضي الامر الذي ادى الى قطع المساعدات والمعونات الخارجية عن ابناء الشعب الفلسطيني.

وفي الوقت الذي يواصل فيه عشرات الالاف من الموظفين الحكوميين وخصوصا المدرسين اضرابهم عن العمل يتسلل المئات منهم للعمل داخل اسرائيل كعمال بناء وخدمات اخرى بعيدة عن تخصصاتهم وذلك بسبب عدم مقدرتهم الفعلية على شراء الحليب والمستلزمات الاخرى لاطفالهم.

ومن يختلط بقطاع الموظفين الحكوميين سيلمس مدى معاناة الكثير منهم جراء انقطاع رواتبهم منذ شهور ومدى استعدادهم للاعتصام هنا وهناك بهدف تحصيل تلك المبالغ التي كانوا يتقاضونها وفي معظم الاحيان لا تكفي لسد جميع احتياجاتهم. والمتتبع لاضراب الموظفين الحكوميين وبقاء اكثر من مليون طالب فلسطيني في منازلهم منذ بداية العام الدراسي الفلسطيني والذي يبدأ في الاول من ايلول (سبتمبر) كل عام سيلاحظ بان الداعمين لذلك الاضراب والعديد من اعضاء اللجان القائمة عليهم ينتظم اولادهم في المدارس الخاصة في حين ان اطفال الموظفين المسحوقين يتسكعون على ارصفة الشوارع هنا وهناك.

وفيما يواصل الموظفون اضرابهم يعيش الكثير من نشطاء حركة المقاومة الاسلامية «حماس» حياتهم المعتادة، فمعظمهم لم يكن في وظيفة بمؤسسات السلطة وانما بنى حياته على مصدر رزق اخر لم يتأثر من قطع المساعدات الخارجية.

ومن الجدير بالذكر ان معظم الموظفين الحكوميين ينتمون الى حركة فتح التي منيت بهزيمة في الانتخابات التشريعية امام حماس في 25 كانون الثاني (يناير) الماضي.

ويعتقد الكثير من الموظفين بان حماس لا تأبه بأضرابهم كونهم من فتح، وذلك في وقت تلاحظ فيه بان معظم مسؤولي حماس وكوادرها القيادية يعملون في وظائف غير حكومية او في مؤسسات محسوبة على الحركة في حين ان اولادهم يدرسون في مدارس اسلامية تابعة للحركة او في مدارس تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الانروا» ولذلك فان العام الدراسي بالنسبة لاولادهم يسير وفق ما هو معتاد. وتتبادل حركتا حماس وفتح كبريا الفصائل الفلسطينية الاتهامات حول شرعية ذلك الاضراب المتواصل، ففي حين تدعم حركة فتح الاضراب وتعتبره مشروعا للاحتجاج على فشل الحكومة بقيادة حماس في تأمين رواتب الموظفين تؤكد حماس بان الاضراب مسيس بهدف افشال الحكومة.

وكانت الدول الغربية قطعت المساعدات المباشرة عن السلطة الفلسطينية عقب تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية الحالية بهدف الضغط عليها للاعتراف باسرائيل ونبذ العنف والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة واسرائيل.

وادى قطع المساعدات الخارجية سواء الغربية او العربية الى عدم مقدرة الحكومة على دفع رواتب حوالي 165 الف موظف. وقال البنك الدولي الاسبوع الماضي ان قطع المساعدات الخارجية عن السلطة بالاضافة الى القيود الاسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين جعل عام 2006 أسوأ عام على السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها في عام 1993 بموجب اتفاقات السلام المؤقتة مع اسرائيل.

وللتغلب على الوضع الاقتصادي الفلسطيني الصعب اتفق الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية المنتمي لحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أمل جلب المساعدات وتخفيف العقوبات.

وتزداد اوضاع الفلسطينيين وخصوصا الموظفين سوءا مع حلول شهر رمضان الذي ترتفع فيه المصاريف بشكل كبير لتتضح معالم المأساة الاقتصادية التي يعيشونها.

ومن الجدير الاشارة الى ارتفاع نسبة الفقر في صفوف الفلسطينيين حيث وصلت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الى حوالي 70 %.

نقابة الموظفين تستنكر احراق خيمة الاعتصام في غزة

مسلحون يعتدون على مكتب وكالة الانباء الفلسطينية بمدينة خانيونس

غزة ـ «القدس العربي»

من اشرف الهور:

استنكرت نقابة الموظفين الحكوميين امس قيام افراد محسوبين على حركة حماس باحراق خيمة الاعتصام التي اقامها الموظفون بالقرب من باحة المجلس التشريعي وسط مدينة غزة.

واعتبرت زهرة البحيصي الناطقة باسم النقابة في حديث لـ«القدس العربي» ان الدوافع وراء حرق الخيمة يقصد بها ردع وترويع الموظفين المضربين عن العمل وان حرقها يمثل «حرقاً للديمقراطية الفلسطينية».

وقالت البحيصي ان النقابة العامة للموظفين تقدمت بطلب رسمي للنائب العام الفلسطيني تطالبه بفتح تحقيق في ملابسات الحادث وتقديم المتورطين الى العدالة.

واكدت البحيصي على ان النقابة اتخذت قراراً بالاستمرار بالاضراب حتى تتحقق مطالب الموظفين المتمثلة بتقاضي اجورهم المتأخرة منذ سبعة أشهر مضت.

وكان مئات من المتظاهرين المحسوبين على حركة حماس احرقوا خيمة الاعتصام اثناء تظاهرهم في باحة المجلس التشريعي للتعبير عن تضامنهم مع رئيس الوزراء اسماعيل هنية الذي منع يوم اول من امس من قبل الموظفين المضربين عن العمل في خيمة الاضراب من الدخول الى المجلس التشريعي لحضور احدى جلسات المجلس التي كانت مخصصة للاستماع الى رئيس الوزراء حول آخر التطورات الداخلية المتعلقة بالشأن الفلسطيني وتطورات تشكيل حكومة الوحدة وكذلك مشكلة الموظفين.

وقال شهود عيان ممن تواجدوا في المنطقة ان عدداً من المتظاهرين قاموا بتجميع ما تحتوي الخيمة من كراس وقطع قماش ولوحات تنتقد الحكومة واحرقوها مجتمعة ولم يبقوا شيئا منها.

الى ذلك فقد اصدرت النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية بياناً لها استنكرت فيه عملية اعتداء مرافقي رئيس الوزراء على الموظفين المحتجين واحراق خيمة الاعتصام، مطالبة الرئيس عباس بتشكيل لجنة تحقيق في الحادثين، مؤكدةً على انها ستستمر في اضرابها المفتوح عن العمل حتى تحقيق مطالبها بتوفير الرواتب لجميع الطواقم الطبية العاملة في الاراضي الفلسطينية.

وكانت حركة حماس دعت مساء الاثنين الى مسيرة جماهيرية في مدينة غزة حيث شارك في المسيرة المئات من انصارها واتجهوا الى مقر المجلس التشريعي احتجاجا على منع هنية من دخوله.

وفي حادث آخر اقتحمت مجموعة من المسلحين ظهر امس مكتب وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) بمدينة خانيونس واعتدت على احد مراسلي الوكالة بالضرب المبرح وعمدت الى تخريب وتدمير محتويات المكتب بالكامل.

وقالت الوكالة في بيان لها ان مكتبها الواقع بمدينة خانيونس جنوب قطاع غزة تعرض ظهر امس لاعتداء من قبل مجموعة مسلحة مجهولة، وان عدداً من المسلحين الملثمين، اقتحموا مقر الوكالة، وعمدوا الى تخريب وتدمير محتوياته، قبل ان يعتدوا بالضرب المبرح على عمرو الفرا احد مراسلي الوكالة في خانيونس، مما ادى الى اصابته بجروح نقل على اثرها الى المستشفى لتلقي العلاج.